

دور المدارس البيولوجية (العضوية) في تفسير الظاهرة الإجرامية

مهند وليد إسماعيل الحداد *

ملخص

حاولت المدارس البيولوجية (العضوية) أن تضع تفسيراً منطقياً للظاهرة الإجرامية، من خلال الوقوف على الوجود التكويني العضوي للمجرم باعتباره هو المحرك والدافع للسلوك الإجرامي. فهذه المدارس تعتمد عند تفسير الظاهرة الإجرامية على افتراض وجود تشوه عضوي أو عقلي للمجرم، فالمجرم من وجهة نظر البيولوجي إنسان شاذ التكوين، له سمات خاصة تؤهله لارتكاب الفعل الإجرامي، فيرتكب الجريمة دون أن تكون له القدرة على الاختيار، وقد نال هذا الاتجاه انتشاراً واسعاً بسبب اعتماده على التفسير الأحادي للظاهرة الجرمية القائمة على دراسة شخصية المجرم من الناحية العضوية، الشيء الذي أثار الكثير من النقاش والتساؤلات والاختلاف حول هذه المدارس. ومن المؤكد أن للمدارس البيولوجية العضوية فضلاً كبيراً في توجيه الدراسات الإجرامية باتجاه دراسة الظاهرة الإجرامية، من حيث التركيز على شخص المجرم من الناحيتين العضوية والنفسية توصلت لاكتشاف الأسباب الدافعة للإجرام، فضلاً عن قيام هذه المدارس بتحويل الاهتمام من دراسة السلوك المجرم إلى دراسة شخص المجرم. وقد أسهمت الدراسات الإجرامية البيولوجية إلى الاهتمام في علم الإجرام من قبل علماء الاجتماع والنفس والقانون الجنائي. لذا، كان على الباحث تقسيم دراسة المدارس البيولوجية العضوية ذات الصلة في تفسير الظاهرة الإجرامية إلى مبحثين، الأول نتناول به النظريات التقليدية (الكلاسيكية)، في حين الثاني نتناول به المدارس الحديثة.

الكلمات الدالة: المدارس البيولوجية، الظاهرة الجرمية، الجريمة، المجرم.

المقدمة

تعدّ الظاهرة الإجرامية من الظواهر التي تورق جميع المجتمعات النامية والمتقدمة، وبالرغم من الجهود المحلية والدولية التي تبذل لمواجهتها إلا أنها لا تزال قائمة ومستمرة، ولم تتخذ هذه الجهود شكل الدراسة العلمية الرامية إلى تفسير الظاهرة الإجرامية والتحري عن أسبابها ووسائل مكافحتها إلا على يد المدارس البيولوجية العضوية، التي تعدّ أول من وجه أنظار العالم إلى ضرورة دراسة هذه الظاهرة، وقد انبثق عن هذه المدارس العديد من النظريات ذات الصلة بها وقد تم تقسيمها إلى نظريات تقليدية وأخرى حديثة. وقوم هذه المدارس رد الظاهرة الإجرامية إلى عوامل فردية تكمن في شخص المجرم سواء تعلقت بتكوينه العضوي حيث يتصف المجرم بسمات معينة أو تعلقت بتكوينه النفسي.

وعلى الرغم من الجهود العلمية التي بذلت، التي لازالت تبذل في تفسير الظاهرة الإجرامية في شتى العلوم الإنسانية، إلا أن موضوع تفسير الظاهرة الجرمية لازال يفتقر إلى بعض الحقائق الأساسية التي تحدد الإطار النظري في تفسير أسباب ارتكاب الجريمة. ومن هذا المنطلق ينبغي على الباحث بيان الإطار النظري لموضوع هذه الدراسة على النحو الآتي.

أولاً: إشكالية الدراسة.

الظاهرة الإجرامية كانت ولا زالت تشغل مساحة كبيرة من ميدان المشاكل الاجتماعية، فما كان للمدارس البيولوجية (العضوية) إلا المساهمة في السعي لتفسيرها، فقدمت العديد من النظريات الخاصة بتفسير الظاهرة الإجرامية التي سميت بأسماء أصحابها، وتختلف وتتعدد -النظريات- بتعدد الاتجاهات الفكرية لروادها.

وعلى هذا الأساس تتجلى معالم إشكالية هذه الدراسة بطرح تساؤل رئيسي يتمثل بـ مدى استطاعت المدارس البيولوجية (العضوية) أن ترتبط الظاهرة الإجرامية في البنيان الشخصي للمجرم؟

* كلية الحقوق، جامعة الزرقاء، الأردن. تاريخ استلام البحث 2018/2/8، وتاريخ قبوله 2018/9/17.

ثانياً: عناصر الدراسة.

- ومن خلال التساؤل السابق - الوارد في مشكلة الدراسة- تشكلت لدى الباحث الرغبة العلمية لطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي من خلالها يمكن تحديد أهم العناصر الرئيسية لهذه الدراسة، وتتمثل بما هو أت:
- إلى أي مدى استطاعت المدارس البيولوجية (العضوية) الوصول لتفسير منطقي يبين سبب اقدم طائفة معينة من أفراد المجتمع على ارتكاب الجرائم دون الباقي؟
 - هل استطاعت المدارس البيولوجية (العضوية) عند تحليلها للظاهرة الجرمية أن تحدد الشخص المجرم من غير المجرم بالاعتماد على الشكل الخارجي للفرد أم لا؟
 - ما هي العلاقة بين الظاهرة الإجرامية والتحليل العضوي للمجرم؟ وهل التحليل العضوي يقتصر على البنيان الخارجي للمجرم أم الداخلي أم للحالة الكامنة التي يمر بها المجرم وقت ارتكاب الجريمة؟
 - هل تفسير الظاهرة الإجرامية يعتمد على نتاج التفاعل بين شخصية المجرم ومدى تفاعلها مع النظم الاجتماعية؟
 - هل أولت المدارس البيولوجية (العضوية) اهتماماً للأوضاع والظروف المعيشية للمجتمع؟
 - إلى أي مدى يمكن الأخذ والوثوق بالنتائج وتعميمها التي توصلت إليها المدارس البيولوجية (العضوية) عند تفسيرها للظاهرة الجرمية؟

ثالثاً: أهمية اختيار الموضوع.

تكمن أهمية اختيار هذا الموضوع في كون الظاهرة الإجرامية تعد من بين الموضوعات، التي لم تنال اهتمام الدارسين بالقدر الكافي في المجال الاجتماعي والنفسي والقانون الجنائي، ذلك على الرغم من تهديدها للبناء الاجتماعي في المجتمع، ومن هنا كان ضرورياً الوقوف على الدراسات والتجارب العلمية المتعاقبة المفسرة للظاهرة الإجرامية في شتى صورها، التي اجراها علماء الأنتروبولوجيا، وعلى هذا الأساس فإن دراسة الظاهرة الإجرامية تعد بحثاً أساسياً، تتمكن من خلاله فهم الواقع، وما يتعرض له مرتكب الجريمة من ضغوط بنائية، تؤدي به إلى ارتكاب الجرائم بشتى أنواعها، نظراً لأن العدوان له جانب فطري أحياناً إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون فطرياً، وهذا ما ستقوم الدراسة بإثباته عند الحديث عن الدراسات النفسية البيولوجية.

رابعاً: مبررات اختيار الموضوع.

لعل من أهم مبررات التي دفعت الباحث اختيار هذا الموضوع هو رغبته في فهم وتفسير البنيان التي قامت عليه المدارس البيولوجية (العضوية) في تفسير الظاهرة الإجرامية، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج قد تسهم في فهم هذه الظاهرة، وغير خاف أن المجتمع الأردني يتعرض لكثير من التحديات التي يقتضي دراستها وفق الأطر النظرية السائدة في تلك المدارس، ومن ثم تعدّ هذه الدراسة عملاً مناسباً لفهم ما يتعرض له النظام الاجتماعي من اختلال في المنظومة السلوكية التي أدت إلى ارتفاع في معدلات الجرائم.

خامساً: أهداف الدراسة.

في ضوء مبررات هذه الدراسة وبعد الرجوع إلى أغلب الأدبيات التي تناولت ظاهرة الإجرام في ظل المدارس البيولوجية العضوية من عدة نواحٍ تاريخية واجتماعية، قانونية، وفي ضوء ارتفاع معدل الجرائم في المجتمع الأردني، كان لابد من فهم دور المدارس البيولوجية في تفسير الظاهرة الإجرامية، وذلك حتى يتسنى للباحث الوقوف على اسباب ارتفاع معدل الجريمة. لذا تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف نظرية وأهداف تطبيقية.

- الأهداف النظرية: ذلك من خلال توضيح دور المدارس البيولوجية في تفسير الظاهرة الإجرامية والوقوف على النظريات التقليدية والحديثة المتعلقة بهذا الخصوص.
- الأهداف التطبيقية: ذلك من خلال المحاولة في تحديد مدى قدرة هذه المدارس إلى التصدي للسلوك الإجرامي، وتقييم هذه المدارس بشكل موضوعي.

سادساً: منهجية الدراسة.

فيما يتعلق بمنهجية الدراسة وما يفرضه موضوع هذه الدراسة فإنه يتطلب من الباحث تعقب المسار النظري والتاريخي والمقارن للدراسات التي تناولت الظاهرة الإجرامية في ظل المدارس البيولوجية العضوية سواء أكان ذلك من الناحيتين الاجتماعية أو القانونية، وهذا بطبيعة الحال يتطلب من الباحث تحديد أبعاد الاتجاهات النظرية لهذه المدارس سواء أكانت تقليدية - كلاسيكية - والمتمثلة بروادها كل من لومبروزو وهوتون، أو المدرسة الحديثة المتمثلة بكل من دي توليو وفرويد.

ومن هذا المنطلق نالت الظاهرة الإجرامية اهتمام الباحث من خلال دراسة المدارس البيولوجية (العضوية) ذات الصلة والقانون

الجنائي، الأمر الذي أدى إلى التوصل لتعدد المقاربات النظرية لهذه الظاهرة من خلال اتباع المنهج المقارن، كما أنه كان لازماً تفحص العلاقة القائمة بين الظاهرة الإجرامية وأبعادها من الناحيتين التاريخية والقانونية، من خلال اتباع المنهج التاريخي ومنهج التحليل القانوني.

سابعاً: الدراسات السابقة.

1. دراسة بعنوان: الجريمة والمسألة السوسولوجية دراسة بأبعادها السويوتقافية والقانونية، بوالماين، نجيب، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007 م:

تناولت هذه الدراسة موضوع ظاهرة الجريمة من الناحيتين النظرية والميدانية، ذلك من خلال حصر الدراسة في نطاق علم السوسولوجي المفسرة لظاهرة الجريمة، وتحليل النسيج الاجتماعي للمجتمع بهدف الوصول إلى معرفة أسباب التفكك الاجتماعي والانحراف، وقد توصلت هذه دراسته إلى عدد من النتائج التي تتعلق بالظاهرة الإجرامية وأسبابها وتفسيراتها السوسولوجية. وكان من أهم تلك النتائج تزايد معدل الجريمة بسبب الاختلالات والتناقضات التي يشهدها النسيج الاجتماعي للمجتمع. ومن هذا المنطلق استطاعت هذه الدراسة أن تحدد الأسباب الفعلية سواء كانت ذاتية أو مجتمعية، كما حاولت ربطها بمختلف النظريات المفسرة لظاهرة الإجرامية، خاصة المدارس الاجتماعية والعضوية وتفرعاتها المختلفة، فضلاً عن البدائل السوسولوجية الأخرى، التي ركزت على بعد العوامل الخارجية المؤثرة على الظاهرة الاجتماعية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى توصيات عديدة أهمها مازال موضوع الظاهرة الاجرامية يتطلب جهد علمي وعملي للتعمق في هذه الظاهرة، والتعرف عن العوامل والأسباب المؤدية للإجرام.

ومن هنا تتفق دراستنا مع هذه دراسة من حيث إن كليهما يدرس الظاهرة الإجرامية من الناحية البيولوجية. في حين تختلف الدراستين من حيث إن دراستنا حصرت موضوعها بدراسة الظاهرة الإجرامية من الجانب العضوي بالاعتماد على شخصية المجرم (المظهر والنفس). بينما كانت دراسة الباحث (بوالماين) تركز على الجانب الثقافي والاجتماعي والعضوي وأن كانت أولت عناية للجانب الثقافي واثره في تنشيط السلوك الجرمي للفرد.

2. دراسة بعنوان: التفسيرات النفسية للظاهرة الإجرامية والجرائم المستحدثة، الدواش، فؤاد محمد، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر المعنون بتحليل الجرائم المستحدثة والسلوك الإجرامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2011.

سعت هذه الدراسة لتقديم نموذج لتفسير الظاهرة الإجرامية من زاوية مكونات الشخصية (جسمي، عقلي، اجتماعي، وجداني) وقد ركزت على الجانب النفسي لمكونات الشخصية الإنسانية، ذلك من خلال تحديد الشروط المسبقة التي تؤدي لحدوث الظاهرة الإجرامية، ومن ثم الوقوف على ما حدث وأدى إلى نشوء هذه الظاهرة، وأخيراً فحص الظاهرة الجرمية في ضوء أساسياتها وبشكل مبسط. ومن هذا المنطق يظهر جلياً أن دراستنا تتفق مع دراسة الباحث (الدواش) من حيث إن كليهما يدرس الظاهرة الإجرامية من منظور نفسي أي ما أثر العامل النفسي في أحداث الجريمة وما هي وسائل التصدي لها. في حين تختلف الدراستين من حيث إن دراستنا تناولت الظاهرة الجرمية من منظور بيولوجي يضم العامل العضوي والنفسي. بينما كانت دراسة الباحث (الدواش) اعتمدت عند تفسيرها للظاهرة الإجرامية على الجانب النفسي فقط ولم تتعرض للجانب العضوي للمجرم. ثامناً: خطة الدراسة.

بناءً على كل ما تقدم وقبل الخوض في عملية البحث والتحقيق في المدارس البيولوجية المفسرة للظاهرة الإجرامية، كان علينا تقسيم الدراسة، فارتأينا أن نقسم هذه الدراسة إلى مبحثين، الأول يخص لدراسة النظرية البيولوجية التقليدية، في حين يخص المبحث الثاني لدراسة النظرية البيولوجية الحديثة.

المبحث الأول

النظرية البيولوجية التقليدية لتفسير الظاهرة الإجرامية

تبلورت أفكار المدرسة البيولوجية التقليدية - الكلاسيكية- في الربع الأخير من القرن التاسع عشر على يد مؤسسي المدرسة الوضعية وهما: لومبروزو، وهوتون، واللذان يعدان صاحباً الجناح النفسي الفيزيولوجي في هذه النظرية، لأنهما عزا الجريمة إلى أسباب داخلية في بنية المجرم. التي لا تزال هذه النظرية حتى يومنا هذا موضع جدل بين المهتمين بمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين. وسيتم دراسة هذا الاتجاه الفكري من خلال بيان دور نظريتي لومبروزو وهوتون في تفسير الظاهرة الجرمية.

المطلب الأول

نظرية لمبروزو

ولد العالم سيزار لمبروزو (Cesare Lombroso) عام (1835) في إيطاليا وتوفي في (1909)، وكان أستاذاً للطب الشرعي

وطبيباً في الجيش الإيطالي (عبد المنعم، 2005)، وقد أتاح له عمله في الجيش الإيطالي لعدة سنوات فرصة ملاحظة العديد من النماذج المختلفة من الجنود والقادة العسكريين المجرمين. إذ لاحظ أن الجنود المجرمين لهم خصائص جسدية وعضوية في التكوين الجسماني لا توجد لدى غيرهم، كاتصاف بعضهم بسمات يغلب عليها طابع القسوة والتمرد على النظام، كما أن الجنود المجرمين كان لديهم شذوذاً عضوياً وكانت لديهم وشم ورسوم قبيحة، ليست موجودة لدى أقرانهم ولاحظ على أكثرهم استعمال اليد اليسرى بدلاً من اليمنى (أنور؛ عثمان، 1980).

وتأكدت وجهة نظره هذه بتطبيقه للمقاييس الأنثروبولوجية وبالفحص العضوي لعدد من جمجمة لمجرمين متوفيين من مرتكبي جرائم العنف الذين نفذت بحقهم عقوبة الإعدام، بالإضافة إلى العديد من المجرمين الأحياء (الصيفي، 1973). وكانت نقطة البدء لدى لومبروزو عندما شرع في تشريح جثة السارق الأشهر في جنوب إيطاليا المجرم فيليلا Vilella، إذا اكتشف وجود تجويف في مؤخرة جمجمته شبيه بالتجويف الذي يوجد لدى بعض الحيوانات المتوحشة والقردة (طالب، 1997). وأيضاً قام بفحص حالة المجرم الخطير فيرسيني Verseni الذي أشتهر بقتل نحو عشرين من النساء بطريقة وحشية، حيث كان من عادته أن يمثل بجثتهم بعد قتلهم، ويشرب من دماهم ثم يقوم بدفنهم في أماكن خصصها لذلك. وقد لاحظ عليه لومبروزو وجود علامات خاصة مثل تلك التي كانت لدى المجرم فيليلا Vilella التي كانت توجد لدى الإنسان البدائي والحيوانات المتوحشة (<http://www.syr-res.com/article/3902.html>). وقد استنتج من ذلك أن المجرم يتمتع بشذوذ جسماني يعود به إلى صفات وخصائص الإنسان الأول وأن هذا الشذوذ هو الذي يفسر إجرامه، بل ويجعله متقاداً على نحو حتمي إلى سلوك سبيل الجريمة (J. Pinatel, 1960).

وبناءً عليه، سيتم دراسة نظرية لمبروزو بالفرعين التاليين، بحيث نتناول في الفرع الأول مضمون نظرية لمبروزو، وفي الفرع الثاني تقييم نظرية لمبروزو.

الفرع الأول

مضمون نظرية لمبروزو

خلص لومبروزو من دراسته للحالات الجرمية إلى أن للمجرم مجموعة من الصفات التشريحية والنفسية كذلك التي كانت توجد لدى الإنسان البدائي والحيوانات المتوحشة، تدفعه إلى الجريمة على نحو حتمي نتيجة تكوينه البيولوجي والعضوي. فالمجرم هو نوع من البشر يتميز بمظاهر جسمانية شاذة وسمات نفسية معيبة يعود بها إلى الأصول الأولى للإنسان البدائي، ولا يكون حياؤه من سبيل للعلاج سوى استئصاله من المجتمع بقتله (الشاذلي، 2006).

وقد عدد لومبروزو مظاهر هذا الارتداد أو الرجعة الإجرامية، فذكر منها انحدار الجبهة، وضيق تجويف عظام الرأس، وبروز عظام الوجنتين، وغزارة في شعر الرأس والجسم، وقلة شعر اللحية، وطول مفرط في الذراعين والأصابع، ضخامة الفكين، والشذوذ في حجم الأذنين وفرطحتها، والشذوذ في تركيب الأسنان، وانعكاف الأنف وفرطحتها، والبلوغ الجنسي المبكر (J. Pinatel, 1960). وقد اشترط لومبروزو وجود خمس علامات على الأقل من علامات الارتداد حتى يصبح الإنسان مجرماً بالفطرة، مضيفاً أن هذه الصفات العضوية الخاصة تكون بالمجرمين مرتددي جرائم العنف كالقتل والإيذاء الشديد والسرقة بالعنف والخطف والاعتصاب ... إلخ (حمو، 1998).

فضلاً عن توافر السمات الارتدادية الخاصة بالمجرم، قام بإجراء دراسة لاحقة لبيان مدى وجود علاقة بين الإجرام والتشنجات العصبية (الصرع). فدرس حالة المجدد (ميسديا Misdea) عام 1884 الذي كان مريضاً بالصرع، إذ أنه كان طوال فترة عمله مشهوداً له بانضباط مسلكه، إلى أن سخر منه أحد زملائه في العمل، فأخرج سلاحه وأطلق النار على ثمانية من رؤسائه وزملائه وقتلهم، ثم سقط فاقد الوعي اثني عشرة ساعة، ولما استيقظ لم يتذكر شيئاً مما حدث (نجم، 2002).

وخلص لومبروزو من ذلك إلى أن هناك صلة بين الإجرام والتشنجات العصبية المصاحبة للصرع، التي من شأنها أن تدفع المجرم إلى ارتكاب أفعال تتسم بالعنف ربما دون أن يدري عنها شيئاً. إذ أن هناك عدد من الصفات النفسية والملاح السلوكية الخاصة التي تميز المجرم عن غيره من الأفراد. ومن تلك الصفات ضعف الإحساس بالألم - الذي كشف عنه كثرة وجود الوشم على أجسام المجرمين -⁽¹⁾ والغرور، وانعدام الشعور بالشفقة، وسهولة الاستثارة والاندفاع، واللامبالاة، والشعور بعدم الاستقرار، وضعف الوازع الأخلاقي، وعدم الشعور بالذنب (<http://www.syr-res.com/article/3902.html>).

ويرى لومبروزو أنه من الصعب جمع كافة المجرمين تحت نموذج واحد وقد قام بتصنيف المجرمين لعدة فئات وهي:
المجرم بالفطرة أو بالميلاد: هو المجرم الذي يتميز بصفات موروثية خاصة ويتمتع بشذوذ جسماني يرتد به إلى صفات وخصائص

الإنسان الأول البدائي وأن هذا الشذوذ هو الذي يفسر إجرامه، بل ويجعله منقاداً على نحو حتمي إلى سلوك سبيل الجريمة (J. Pinatel, 1959).

1. المجرم المجنون: هو الشخص الذي ينعدم لديه القدرة على التكيف مع المجتمع فيرتكب الجريمة تحت تأثير المرض العقلي. وقد أدخل لومبروزو في هذه الطائفة المجرم الهستيري ومدمن الخمر والمخدرات (عبد المنعم، 2005).
2. المجرم الصرعي: هو الشخص المصاب بصرع وراثي، وقد تتطور حالة المريض بالصرع فتؤثر على حالته العقلية بسبب استعداده الخاص للاضطرابات العقلية فينقلب إلى مجرم مجنون (J. Pinatel, 1960).
3. المجرم بالعاطفة: المجرم من هذا النوع يتصف بحدة المزاج وبالمشاعر المفرطة وسرعة الانفعال وجموح العاطفة. يندفع إلى ارتكاب الجريمة بشكل أني بسبب تأثره بحالة عاطفية كحب شديد أو حقد أو غيرة أو استقزاز... إلخ. وغالباً ما تكون جرائمه من نوع الجرائم السياسية أو جرائم الاعتداء على الأشخاص (طالب، 1999).
4. المجرم المعتاد: وهو الشخص من المجرمين الذي يولد من دون أن تتوفر لديه علامات المجرم بالفطرة أو المجرم المجنون، إلا أنه يندفع إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير ظروف بيئية واجتماعية معينة، كالبطالة، أو الفقر، أو اختلاطه بمحترفي الإجرام منذ الصغر. فهو مجرم بالاكْتساب وليس بالميلاد. ويغلب أن تكون جرائمه بسيطة من نوع جرائم الاعتداء على الأموال (نجم، 2002).
5. المجرم بالصدفة: وهو شخص لا يتوافر فيه الاستعداد الإجرامي وليس لديه صفات المجرم بالميلاد، ولكنه غالباً ما يرتكب الجريمة تحت ضغط عدد من المؤثرات الخارجية الطارئة التي تؤثر في قدرته على ضبط النفس كالقتل غير المقصود، أو المشاجرة، أو إتلاف مال الغير (عبد المنعم، 2005).

الفرع الثاني

تقييم نظرية لمبروزو

في بادئ الأمر لاقت أفكار لمبروزو استحسان عدد كبيراً من المؤيدين، ومع ذلك فلم تسلم نظريته من الانتقادات، شأنها في هذا شأن غيرها من ثمار الفكر الإنساني، يعود بعضها إلى قصور في المنهج، والبعض الآخر يعود لوجود قصور موضوعي في نظريته (الشاذلي، 2006). وتؤجز هذا القصور فيما يلي:

أولاً: أن هذه النظرية أرجعت أسباب الجريمة لتوافر صفات بدنية ونفسية لدى شخص المجرم. ويرى الباحث أنه في الحقيقة يصعب عملياً الربط بين توافر هذه الخصائص الجسدية وبين الإقدام على ارتكاب الجريمة، وذلك لأن هذه الخصائص تمثل حالة ساكنة غير قادرة على إحداث نتيجة ملموسة في العالم الخارجي. فاستنتاج نقص الشعور بالألم لدى المجرمين لانتشار عادة الوشم، أو استعمال اليد اليسرى كمظهر إجرامي ودلالة على الاضطراب النفسي أمر لا يمكن تعميمه على الكافة حتى بين المجرمين أنفسهم (عبد المنعم، 2005. نجم، 2002).

ثانياً: كما ويبدى الباحث أنتقد لهذه النظرية من حيث المبالغة في النتائج التي توصلت إليها. إذ لا يمكن التسليم بالنتائج التي توصلت إليها هذه النظرية كحقيقة علمية وتعميمها، لأن الصفات التي تتوافر لدى المجرمين توجد وبنفس الدرجة لدى غير المجرمين. فضلاً عن ذلك أن الأبحاث التي أجراها لومبروزو على أكثر من حالة، لم يرع عند إعدادها وجود عينات ممثلة تمثيلاً جيداً. كما لم يرقم بمتابعة الحالات التي سبق وأن فحصها، من أجل الوقوف على ما قد يكون قد لحقها من تغير، ويتثبت من صدق ما سبق استخلاصه من نتائج، مما يجعل النتائج التي توصل إليها محل شك وتفتقد للموضوعية وللمنهج العلمي السليم (ثروت، 1983. طالب، 1999).

ثالثاً: جانبت الصواب هذه النظرية من حيث هدمها لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) فالزعم بوجود مجرم بالميلاد أو بالفطرة محتفظاً بخصائص وراثية أنثروبولوجية الخاصة بالإجرام تدفعه حتماً إلى الجريمة أياً ما كان المكان والزمان الذي فيه ولد، هذا القول من وجهة نظر الباحث عار عن الصحة، لكونه من المعروف نسبة فكرة الجريمة وتغييرها بتغير المكان والزمان⁽²⁾ ويصعب ربطها بصفات جسدية ثابتة لدى المجرمين (أبو عامر، 1985. الصيفي، 1973).

رابعاً: أنكرت هذه النظرية عامل البيئة والظروف الاجتماعية في نشأة الجريمة، فقد أغفلت النظرية أي دور تقوم به العوامل الخارجية المحيطة بالفرد في دفعه لارتكاب الجريمة، وفسرت الجريمة استناداً لخصائص جسدية أو نفسية تتعلق بالمجرم ذاته، رغم أنه لا يمكن إنكار دور العوامل الخارجية المحيطة بالفرد في تكوين شخصيته وقد يكون منها شخصيته الإجرامية. وفي الواقع أن هذا النقد مبالغ فيه، وأن لمبروزو تناول دور العوامل البيئية والظروف الاجتماعية في تكوين شخصية الإنسان السوي والمجرم، في آخر مؤلفاته (الشاذلي، 2006).

خامساً: من المؤكد أن لومبروزو لم يدرس تاريخ البشرية حتى يستطيع تكون تصورًا وأفكارًا صحيحة عن الإنسان البدائي. فمن المعلوم لا يمكن القول بأن معلومات لومبروزو عن الإنسان البدائي كانت كافية لدرجة تمكنه من المقارنة بينه وبين المجرم، إذ أن العلم - ليومنا هذا لا يوفر معلومات كافية عن الصفات العضوية للإنسان البدائي - لم يستطع رسم صورة دقيقة لما كان عليه الإنسان البدائي. وعلى سبيل الفرض الساقط أن أمكان المقارنة بين المجرم والإنسان البدائي، فهذا القول لا يبرر حتمية الإجرام لدى الإنسان المعاصر، ولو صح هذا الافتراض لكان كل أفراد المجتمع البدائي مجرمين، وهذا افتراض لا يمكن التسليم به (عبد المنعم، 2005. أنور؛ عثمان، 1980).

ويرى الباحث بالرغم من هذه الانتقادات إلا أن نظرية لومبروزو كان لها فضل كبير في توجيه الدراسات الإجرامية باتجاه دراسة شخص المجرم من الناحيتين العضوية والنفسية توصلًا لاكتشاف الأسباب التي تدفع إلى الإجرام. فضلاً عن قيام نظريته بتحويل الاهتمام من دراسة السلوك المجرم إلى دراسة الشخص مصدر السلوك، فكانت نظريته بادرة دفعت الدراسات الإجرامية البيولوجية إلى الأمام خطوات ما كانت تتاح لها لولا آراء لومبروزو، رغم ما يمكن أن نأخذه عليها من مأخذ (الشاذلي، 2006).

المطلب الثاني

نظرية هوتون

يعدّ الأستاذ الأمريكي (أرنست هوتون Ernest Hutton) المحاضر في جامعة هارفارد من ضمن أنصار مدرسة الانثربولوجيا الجنائية (عبد المنعم، 2005) (3)، والمنتمي مذهبياً إلى نظرية لومبروزو والمدافع عن أفكارها، محاولاً تدعيم آراء لومبروزو أخذاً بعين الاعتبار الانتقادات التي وجهت لتلك النظرية. فكانت نظرية هوتون التي سميت بالنظرية التكوينية بناءً لمسار جديد لنظرية لومبروزو محاولاً تصويب الهفوات التي وقع بها لومبروزو عند صياغة نظريته.

وقد اعتمد هوتون عند إعداد نظريته على علم الإحصاء الجنائي بالدرجة الأولى لدراسة الإجرام، وكان محل الدراسة فئات واسعة من المجرمين وغير المجرمين موزعين على ثمان ولايات أمريكية، وقد راعى عند اختيارهم التماثل النسبي من حيث الظروف والخصائص، وكانت العينة محل الدراسة مكونة من فئتين؛ فئة أولى مكونة من السجناء وعددهم (13873)، في حين العينة الثانية تتكون من غير المجرمين (معيار المقارنة) وعددهم (3230) تم اختيارهم من بين أغلب شرائح المجتمع الأمريكي، وكانت تضم هذه الفئتان طلبة من الجامعات ورجال الإطفاء والشرطة والمرضى (نزلاء المستشفيات)، وكانت العينات متنوعة من الجنسين الذكور والإناث ومن البيض والسود، وقد استمرت هذه الدراسة لمدة ثمان سنوات (<http://www.f-law.net/law/threads>).

وهذا يتطلب من الباحث بيان مضمون هذه النظرية وسيتم نقاشه في الفرع الأول، بينما تقيّم هذه النظرية سيكون في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول

مضمون نظرية هوتون

خلاصة ما توصل إليه هوتون من دراسته للظاهرة الإجرامية، أن المجرمين يختلفون اختلافاً واضحاً في مقاسات أعضائهم البدنية (الجسدية)، وأن مظاهر الشذوذ البدني يدل على وجود علامات الرجعية الموروثة التي قال بها لومبروزو، كما أنهم يختلفون في الملامح الخارجية، مثل شكل الأنف والشفة والجبهة ولون العيون (الشاذلي، 2006).

فضلاً عن اتصاف المجرمين بانحطاط البدني الموروث حدده هوتون بـ (107) صفات ترجع أساساً إلى العوامل الوراثية. ويرى هوتون أن لهذا الانحطاط والشذوذ البدني أهميته البالغة في تبرير السلوك الإجرامي لدى البعض، لأنه علامة الانحطاط العقلي (<http://www.f-law.net/law/threads>).

وقد أولى هوتون أهمية خاصة للمقارنة بين فئات المجرمين (محل الدراسة) كلّ حسب نوع الجريمة المرتكبة، وانتهى إلى أن كل فئة تتميز بنوع من الشذوذ البدني تمثل الميل إلى ارتكاب نوع معين من الجرائم، وهكذا فإن الشذوذ والانحطاط البدني الموروث لدى مرتكب جرائم العنف مثلاً يختلف عما هو عليه لدى مرتكب جرائم الأموال والجنس (أنور؛ عثمان، 1980)، ومن الأمثلة على ذلك:

- أن طوال القامة وضعاف الجسم يميلون إلى ارتكاب جرائم القتل وجرائم السرقة.
- أن طوال القامة وضخام الجسم يميلون إلى ارتكاب جرائم الاحتيال والغش.
- أن قصار القامة وضخام الجسم يميلون إلى ارتكاب الجرائم الجنسية.

الفرع الثاني

تقييم نظرية هوتون

كان لأرنست هوتون الفضل - كما هو الحال بالنسبة للمبروزو - في تسليط الضوء على شخصية المجرم والبحث عن تفسير للسلوك الإجرامي. وبالرغم من محاولة هوتون لتفادي النقد الذي وجه إلى لمبروزو فيما يتعلق بأسلوب البحث، إلا أن نظريته لم تسلم من النقد أيضاً، الذي يمكن إجمالاً بما يلي:

أولاً: من الملاحظ على هذه النظرية انحسار تفسير السلوك الإجرامي على التكوين البيولوجي (العضوي) للفرد المجرم فقط. فهذه النظرية لم تقدم دليلاً علمياً واحداً على أن الانحطاط البدني الذي يتميز به المجرمون هو انحطاط يعود إلى عامل الوراثة دون غيره من العوامل الأخرى. كما لم تقدم أية تفسير على أسقط العوامل الأخرى ذات الصلة بالظاهرة الإجرامية على الرغم من وجود صلة وثيقة بين السلوك الإجرامي والعوامل الأخرى كالبينية والظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية (عبد الستار، 1985).

ثانياً: قامت هذه النظرية على أساس اختلاف خصائص المجرمين تبعاً لاختلاف نوع الجريمة المرتكبة. ذلك لأن هذه النظرية اكتفت بالجريمة التي دخل من أجلها الفرد السجن، بينما يرى الباحث أن الواقع قد يكون الفرد ارتكب قبل ذلك جرائم أخرى. فمثلاً المحكوم عليه في جريمة قتل قد يكون نفذ حكم عليه سابق بجريمة تزوير. وبالتالي من غير المعقول القول بوجود صفات وخصائص بيولوجية تميز مرتكبي جرائم الأشخاص عن تلك التي توجد لدى مرتكبي جرائم الأموال (أنور؛ عثمان، 1980).

ثالثاً: من المآخذ التي قد يثيرها الباحث على هذه النظرية استخدامها عينة صغيرة العدد لا تفي باحتياجات الدراسة العلمية السليمة التي تشترط التمثيل الجيد للعينة. فالعينة التي استعان بها هوتون - وغالبيتها من الإيطاليين المهاجرين - لا يمكن أن يمثلوا كل نسيج المجتمع الأمريكي المعرف بتعدد تركيباته الأثنوبولوجية والعرقية. كما أن اختيار هوتون للعينة من غير المجرمين التي قارن بين أفرادها وبين طوائف المجرمين لم يكن سليماً لأنه اعتمده في مقارنته على من حكم القضاء بإدانتهم، الأمر الذي جعل من نتيجة نظريته شاذة، بسبب أن الرجال سوف يتميزون بصفات انحطاطية أكثر من تلك التي توجد لدى النساء، على اعتبار أن الرجال يشكلون النسبة الأعلى من المحكومين في العالم (عبد المنعم، 2005. عبد الستار، 1985).

رابعاً: اعتمدت نظرية هوتون على فئة نزلاء المؤسسات العقابية المحكوم عليهم بالإدانة فقط. وبالتالي فإن نتائج هذه النظرية لا يمكن التعويل عليها بقدر كبير لوصف السلوك الإجرامي، ذلك بسبب استبعاد فئة من المحكومين من عتاد الدراسة، كالمحكوم عليهم بالإدانة بعقوبات سالية للحرية مع وقف تنفيذها أو المحكوم عليهم بالغرامة فقط. فضلاً عن ذلك فثمة فئة من المجرمين في المجتمع ارتكبوا جرائم ومع ذلك لم يكتشف أمرهم بعد (الشاذلي، 2005).

المبحث الثاني

النظرية البيولوجية الحديثة في تفسير الظاهرة الإجرامية

هذه النظرية هي امتداداً للنظرية البيولوجية التقليدية، ففي مطلع القرن التاسع عشر ظهر اتجاه متعلق بالطب العقلي والنفسي، يعدّ المجرم مريضاً عقلياً، على اعتبار أن المجرم ليس خلقة شاذة بقدر ما هو نفس شاذة ينقصها الورع والأمانة اللذان يعدّان مصدراً لجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال. فهذه النظرية تعد من أهم النظريات التي عولت عند تفسير الظاهرة الإجرامية على الاضطرابات الانفعالية النفسية والعقلية للمجرم وقت ارتكاب الجريمة، وكان من أبرز منظري هذه النظرية دي توليو وفرويد.

المطلب الأول

نظرية دي توليو

تعدّ النظرية التي صاغها الطبيب الإيطالي بينينو دي توليو (Benigno Di Tullio) في مؤلفه حول علم طبائع المجرم (الأثنوبولوجيا الجنائية) عام 1945 التي تعرف بنظرية الاستعداد الإجرامي من أهم دراسات المدرسة البيولوجية الحديثة التي تتبنى اتجاهها تكاملياً في تفسير الظاهرة الإجرامية (عوض، 1978. عبيد، 1987). وقد أجرى ملاحظات طويلة ومستمرة بدأها عام 1920 على عدة آلاف من المجرمين وذلك بمعهد الوقاية والعقوبة بروما، وقد ساعده في أبحاثه علم الطب التكويني وعلم النماذج الإنسانية، (الفهوجي، 1995) لا سيما النظريات التكوينية السابقة وبصفة خاصة تلك التي تميز المجرمين من غير المجرمين على أساس التغيرات في التكوين العضوي، وفي عام 1928 صدر كتابه بعنوان "العامل الأساسي الخاص للإجرام" نشر فيه لأول مرة فكرة وجود عامل خاص وأساسي للإجرام وهو الخصائص التكوينية الخاصة (B. Di Tullio, 1951. aussi, 1967).

ويجدر بنا لتفهم حقائق هذه النظرية أن نعرض لمضمونها فرعاً أول، ثم تقييمها فرعاً ثان.

الفرع الأول

مضمون نظرية دي توليو

أولاً فكرة الاستعداد الإجرامي(4):

تمركزت دراسة دي توليو على جواب سؤال مفاده لماذا يستجيب للجرمة بعض الأفراد دون البعض الآخر رغم وحدة الظروف الخارجية؟ وقد أجاب على ذلك من خلال ما أوصلته دراساته وملاحظاته إلى فكرة مؤداها أن سبب الإجرام يكمن في التكوين لشخصية المجرم (<http://www.startimes.com>)، وتضمنت نتائج أبحاثه (<https://crimedz.blogspot.com>) على فكرة وجود استعداد سابق في التكوين الخاص لبعض الجناة يمكن اعتباره عاملاً جوهرياً لسلوكهم الإجرامي. وفي هذا الصدد يقول دي تيليو: "فكما يتمتع الإنسان بتكوين نفسي وعقلي وتكوين عصبي بل وتكوين يجعل له قابلية الإصابة بأمراض معينة كالسل والتهاجات المسالك البولية وغيرها يوجد أيضاً تكوين إجرامي. وهذا التكوين الإجرامي هو نفسه الشخصية الإجرامية، فهو مقابل أو عائد لتلك الشخصية، ومن ثم يجب دراسة هذه الشخصية من جميع جوانبها العضوية والنفسية، بالإضافة إلى دراسة تاريخ حياة الشخص المجرم وذكرياته، كما يجب دراسة العوامل الاجتماعية" (الشاذلي، 2006).

ويرى دي توليو أن الجريمة صراع بين مقومات الحياة الاجتماعية وبين الدوافع الغريزية الفردية، تغلبت فيها النزعات الأنانية الشريرة على قوة الردع المستمدة من البيئة والقيم الاجتماعية (نجم، 2002. ثروت، 1983). ويقرب دي تيليو فكرته إلى الأذهان فيشبهه السلوك الإجرامي بالمرض، فكما أن إصابة البدن بالمرض يعود لضعف مقاومته للجراثيم، كذلك الجريمة يتوقف ارتكابها على ضعف قوة الفرد على التكيف مع مقتضيات الحياة الاجتماعية نتيجة خلل عضوي ونفسي يتمثل فيه الاستعداد الإجرامي. وبعبارة أخرى فالجريمة تكشف عن عدم قابلية مرتكبها على التكيف مع البيئة الاجتماعية، نظراً لعدم قدرته على كبح جماح غرائزه الفطرية، وهو ما يسمى بالغرائز السامية (أبو عامر، 1985. عبد المنعم، 2005).

ثانياً عوامل الظاهرة الإجرامية لدى دي توليو:

منطق هذه النظرية أن كافة البشر لديهم غرائز أساسية فطرية، كالغريزة الجنسية وتملك الأشياء والدفاع عن الحق وغيرها من الغرائز، وهذه الغرائز تكون تعبيراً عن "القوة الدافعة للجريمة". بيد أن تلك الغرائز تنهذب بفعل عناصر مكتسبة، منذ مرحلة الطفولة على أثر التعليم والمحافظة على القيم الدينية والأخلاقية، الأمر الذي يجعل من هذا التهذيب تكوين غرائز ثانوية سامية، يطلق عليها مسمى "القوة المانعة للجريمة". فإذا التقى الاستعداد الإجرامي بمؤثر خارجي، نشأ صراع بين نوعي الغرائز، فإذا تغلبت الغرائز الأساسية "القوة الدافعة للجريمة" على الغرائز السامية "القوة المانعة للجريمة" أقدم الشخص على ارتكاب السلوك الإجرامي، والعكس بالعكس. الأمر الذي يفسر - من وجهة نظر دي توليو - علة ارتكاب البعض دون البعض الآخر للسلوك الإجرامي رغم وحدة العوامل والظروف البيئية (Di Tullio, 1951).

وعلى أثر ذلك قسم دي توليو الاستعداد الإجرامي إلى قسمين: القسم الأول هو الاستعداد الإجرامي الأصيل، وهو الذي يتصف بالثبات والاستمرار ويكشف عن ميل فطري نحو الجريمة نتيجة خلل في العناصر الوراثية المرتبطة بالتكوين العضوي والنفسي للفرد. ويدفع هذا الاستعداد الإجرامي نحو ارتكاب الجرائم الخطيرة والاعتدال عليها. أما القسم الثاني وهو الاستعداد الإجرامي العارض والذي يكون للظروف البيئية والاجتماعية - كعوامل البطالة والفقر والحب الشديد وغيرها - تأثيرها في عدم قدرة الفرد على ضبط مشاعره والسمو بغرائزه، ويتوافر هذا الصنف من الاستعداد لدى المجرمين بالصدفة والمجرمين العاطفيين⁽⁵⁾ (القهوجي، 1990).

ثالثاً أساليب الكشف عن الاستعداد الإجرامي:

يكون الاستعداد الإجرامي لدى دي توليو بتضافر عوامل وراثية وأخرى بيئية، فالجريمة تنشأ عن نقص أو خلل يصيب الفرد في تكوينه العضوي أو النفسي، مما يدفع الغرائز الأساسية الفطرية على القوة المانعة منها، فإن الكشف عن وجود هذا الاستعداد يستلزم حتماً فحص الشخصية الإجرامية من ثلاث نواحي:

1. الفحص الخارجي:

يرى دي توليو ضرورة فحص أعضاء الجسم الخارجية للشخص ذلك بهدف الوقوف على ما إذا كانت ذات تكوين طبيعي واستكشاف ما بها من شذوذ. ويدخل في هذا الفحص تعيين الجنس الذي ينتمي إليه الشخص، والكشف عما يوجد به من عيوب خلقية وتشوهات، فقد لاحظ دي توليو أن المجرم بالتكوين يكون مصاباً بعيوب في أعضاء جسم منها ما يتوافر في الدماغ ومنها ما يوجد في شقي الجبهة. وتوصل إلى وجود نسبة كبيرة من التشوهات لدى المجرمين، تعود في أساسها إلى أمراض أصيبت بها الأم خلال فترة الحمل فأثرت على التكوين الجنيني العضوي أو النفسي للشخص (الشاذلي، 2006).

2. الفحص الداخلي:

ذلك بدراسة وظائف الأعضاء الداخلية لجسد للفرد ومعرفة أن كان هناك خلل ما بها، كفحص الجهاز التنفسي والهضمي والعصبي والدوري والبولي والتناسلي والغدي وغيرها. فوجد في المجرمين بالتكوين عيوباً في إفرازات الغدد الداخلية وخاصة الغدة الدرقية، فاثبت أن الخلل في إفرازات الغدد بالنقص أو بالزيادة يؤثر على الحالة النفسية للفرد وبالتالي على مسلكه الشخصي العام، فضلاً عن الخلل في الجهاز الدموي أو البولي واضطراباً في الجهاز العصبي⁽⁶⁾ (<https://ar.wikipedia.org/wiki>)

3. الفحص النفسي:

هو إجراء الكشف عن الحالة النفسية للمجرم والكشف عما يصيب غرائزه وميوله من خلل أو اضطراب. أي بقياس غرائز النفس وما تشعر به من حاجات تولدها هذه الغرائز، وقدر هذه الحاجات. وقد أكد دي توليو على أن العديد من المجرمين يتميزون بسمات نفسية خاصة لا توجد لدى غير المجرمين (أبو عامر، 1985)، لعل أهمها:

أ. شذوذ الغرائز: كشدوذ غريزة التملك، الأمر الذي يدفع إلى ارتكاب جرائم الأموال، وشدوذ غريزة الجنس، الأمر الذي يدفع إلى ارتكاب جرائم الاغتصاب وهتك العرض، وشدوذ غريزة الدفاع عن النفس الذي يدفع لارتكاب جرائم القتل والإيذاء.
ب. الضعف النفسي: كضعف في الوزع الديني وعدم التمسك بالقيم العليا في المجتمع، وضعف في المقدرة على المقاومة النفسية لظروف خارجية بمقدور الرجل العادي أن يقاومها في الغالب، والشعور بالارتياح عقب ارتكاب الجريمة أو على الأقل عدم الشعور بالذنب.

وبناءً على هذا، يمكن تمثيل نظرية دي توليو في تفسير السلوك الإجرامي بإجراء معادلة هي (استعداد إجرامي سابق لدى الشخص + إيقاظ العوامل الخارجية للعوامل الدافعة + ضعف أو انعدام في العوامل المانعة = الجريمة).

رابعاً تصنيف المجرمين لدى دي توليو:

اعتمد دي توليو في تصنيفه للمجرمين على فكرة "الوقوع بالجريمة، وما إذا كان هذا الوقوع بالجريمة يعود إلى غلبة عوامل عضوية نفسية أم إلى غلبة عوامل خارجية تنتج من البيئة المحيطة بالفرد. وفي ضوء ذلك قسم دي توليو المجرمين إلى طوائف ثلاثة كبرى يندرج تحتها فئات فرعية وهم بإيجاز:

1. المجرم بالتكوين الإجرامي:

هو شخص دون الرجل العادي الذي يتطابق سلوكه مع مقتضيات المجتمع من حيث الملكات النفسية إلا أنه يتوافر لديه استعداد إجرامي أصيل، مع تخلف قوى المنع منها (الصيفي، 1973). وقسم دي توليو هذه الطائفة إلى أربع فئات وهم: المجرم الشائع (ثروت، 1998)⁽⁷⁾، والمجرم ذو التكوين الناقص (عبد المنعم، 2005)⁽⁸⁾، والمجرم ذو الاتجاه النفسي العصبي "السيكوباتي" (الصيفي، 1973)⁽⁹⁾، والمجرم ذو الاتجاه المختلط (<https://crimedz.blogspot.com>)⁽¹⁰⁾.

2. المجرم المجنون والمجنون المجرم:

من وجهة نظر دي توليو فإنه قسم الجنون إلى فئتين المجرم المجنون وهذا النمط يختلف - في رأي دي توليو - عن المجنون المجرم. فالمجرم المجنون⁽¹¹⁾ هو من يجتمع مع جنونه استعداد إجرامي ناشئ عن خلل عضوي أو نفسي، بحيث يكون هذا الخلل هو السبب المباشر في دفعه نحو ارتكاب الجريمة، وما الجنون إلا عاملاً يضاعف من قوة وحدة هذا الاستعداد. ولما كان هذا النمط من الإجرام يعود لعوامل تكوينية تتصف بالثبات والاستمرار سابقة على الجنون، فإن شفاء مثل هذا المجرم من جنونه لا يحول دون تكرار نشاطه الإجرامي.

في حين المجنون المجرم هو مجنون عادي يرتكب جريمة بصورة عرضية استجابة لعوامل مرضية محضة كالانفصام بالشخصية، أو الشك الزوري، أو الذهان العقلي... الخ. فهذه الفئة من المجرمين لا يعود سبب إجرامهم إلى التكوين الإجرامي بل إلى الجنون كظاهرة مرضية. ولذا فإن شفاء المجنون المجرم من جنونه يعني زوال سبب إجرامه (عبد المنعم، 2005).

3. المجرم العرضي:

المجرم العرضي أو بالصدفة - من وجهة نظر دي توليو - هو المجرم الذي يستجيب للعوامل الخارجية وبيئية بشكل كبير، بحيث زادت من القوة الدافعة للجريمة لديه وأضعفت من القوة المانعة لها. وبزوال العامل الخارجي يزول الخلل بين تلك القوتين فلا يكرر هذا النوع من المجرمين جرائمه. لذا فإن هذا النمط لا يتوافر لديه استعداد أو ميل إجرامي أصيل، فضلاً عن أن دور العيب العامل الداخلي (العضوي أو النفسي) رغم اشتراكه في إنتاج الجريمة إلا أن هذا الدور هو ثانوي. لكون العامل الداخلي لا يستطيع بمفرده أن يدفع الشخص لارتكاب جريمة متى لم يتوافر مثير خارجي يمكن أن يخل بالتوازن الموجود لديه بين القوة الدافعة والمانعة

للجريمة (عبيد، 1987). لهذا نجد دي توليو قسم هذه الطائفة من المجرمين إلى ثلاث فئات وهم: المجرم بالصدفة المحض (الصيفي، 1973) (12)، والمجرم بالصدفة العاطفي (13) (نجم، 2002)، والمجرم بالصدفة الشائع (الشاذلي، 2006) (14).

الفرع الثاني

تقييم نظرية دي توليو

من المؤكد أن لنظرية دي توليو أهمية كبيرة في توجيه الباحثين نحو الاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي دراسة متكاملة باعتبارها نتاج عوامل فردية واجتماعية (الشاذلي، 2006. نجم، 2002) (15)، مما يجعلها تتجنب عيوب النظريات السابقة لها في تفسير الظاهرة الإجرامية. ومع ذلك لم تسلم نظريته أيضاً من بعض الانتقادات التي تدور في مجملها حول فكرة الاستعداد الإجرامي، ومن بين تلك الانتقادات يمكننا إيرادها ما يلي:

أولاً: يعاب على هذه النظرية التركيز على فكرة التكوين الإجرامي أو الاستعداد السابق للإجرام. ذلك لكون هذه النظرية قد جازمت بشكل قاطع بأن العوامل الاجتماعية والبيئية لا يمكن أن تحدث أثراً إلا إذا اقترنت بشخص لديه استعداداً إجرامياً، تكشف عنه إذا كان أصلياً أو تثيره إذا كان عرضياً. إذ من غير الممكن في بعض الأفعال القول بان ارتكابها يعد كاشفاً عن استعداد إجرامي لدى فاعلة، ومع ذلك فهي أفعال تعد في قانون جرائم، كالدفن الشخص بدون استصدار وثيقة وفاة أو عدم الحصول على ترخيص بالدفن، أو كبعض الجرائم السياسية التي يدفع إليها غايات سامية تتبع من الغيرة على الوطن، أو المخالفات المرورية. وبالرغم من ذلك فهذه الأفعال لا تنتمي عن استعداد أو ميل تكويني إلى الإجرام (أنور؛ عثمان، 1980) (16).

ثانياً: يأخذ على فكرة الاستعداد الإجرامي - في هذه النظرية - أنها لا تصدق إلا على الجرائم الطبيعية (كالقتل، والاعتصاب، والسرقة، ... إلخ) التي تتعارض مع القيم الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية الراسخة في المجتمع، أما الجرائم المصطنعة فلا ينسجم تفسيرها مع فكرة الاستعداد الإجرامي. ذلك كون الوصف الجرمي للجرائم المصطنعة (كالجرائم الإلكترونية) ما هي مخلوق قانوني من صنع المشرع وحده. فهذه الجرائم (المصطنعة) مرهونة على إرادة المشرع متغير بتغير الزمان والمكان، مما لا يسوغ معه القول بأن هناك استعداداً فطرياً لإتيان فعل أهم سماته التبدل والتغير (الشاذلي، 2006 . الصيفي، 1973) (17) (18).

ثالثاً: يأخذ على هذه النظرية من وجهة نظر الباحث أنه في حال تطبيقها يعني الحكم على جميع الأفراد من يكون قد فعلوا فعلاً كان مباحاً ثم جرمه المشرع بأنهم ذو ميل إجرامي على الرغم من أن عناصر شخصيتهم لم يطرأ عليها أي تغير. وبالمثل فإن منطقتها يعني أن الاستعداد الإجرامي قد زال عن المجرم الذي يستمر في إتيان فعل كان مجرماً ثم أباحه المشرع على الرغم من أن عناصر شخصيته لم يطرأ عليها أي تغير يذكر (<https://crimedz.blogspot.com>) (19).

رابعاً: يأخذ على هذه النظرية إسرافها في الربط بين السلوك الإجرامي وفكرة التكوين الإجرامي (عبد المنعم، 2005). كونها سعت إلى تفسير السلوك الإجرامي في جزء منه على أساس الخلل العضوي، رغم أن الجريمة إرادة إجرامية أتمة تتولد نتيجة التفاعل بين عدة عوامل نفسية. لذا كان يتعين على هذه النظرية أن تبحث عن السبب المباشر للإرادة الإجرامية في نطاق العوامل النفسية، أما العوامل العضوية فليس لها على هذه الإرادة تأثير مباشر (سلامة، 1979).

خامساً: يعاب على هذه النظرية من وجهة نظر الباحث أنها ترى أن الخلل العضوي هو أساس وجود الخلل النفسي. بمعنى آخر أرجعت الخلل النفسي إلى وجود خلل عضوي سابق عليه. وهذا بطبيعة الحال لا يستقيم مع المنطق السليم كون الخلل العضوي ذو طبيعة مادية، في حين الخلل النفسي ذو طبيعة معنوية، ولا يتأتى الكشف عنه إلا باستخدام أسلوب التحليل النفسي وهو ما لم يتبع في هذه النظرية (أنور؛ عثمان، 1980. عبد المنعم، 2005).

المطلب الثاني

نظرية فرويد

يعدّ طبيب سيغموند فرويد (Sigmund Freud) (<https://ar.wikipedia.org/wiki>) من أبرز مؤسسي مدرسة التحليل النفسي السيكولوجي، وقد اشتهر بنظريتي العقل واللوعي (Mannoni, 1971)، القائمة على التحليل النفسي لعلاج الأمراض النفسية عن طريق الحوار بين المريض والمحلل النفسي. فلاحظ صلة وثيقة بين بعض الأمراض وأنماط سلوك مرضاه، الأمر الذي جعله يفسر تكوين الإنسان بأنه كائن نفسي بجانب كونه كائناً عضوياً. ورغم ما يبدو من ازدواجية في هذا التحديد، إلا أن كلا الكائنين "العضوي والنفسي"، يؤثر ويتأثر بالآخر، ومن الخطأ الاعتقاد أنهما منفصلان انفصلاً كاملاً، فبعض الأمراض العضوية ترجع في أصولها إلى عناصر نفسية.

وبناءً عليه، يمكن القول بأن فرويد أولى عناية في دراساته لتفسير الظاهرة الإجرامية على الجانب النفسي أكثر بكثير من التركيز

على الجانب العضوي والعوامل الخارجية أو الاجتماعية المحيطة بالفرد. لذلك سنتناول دراسة نظرية فرويد بدراسة مضمون نظريته في الفرع الأول، وتقييم هذه النظرية في الفرع الثاني.

الفرع الأول

مضمون نظرية فرويد

سعى جاهداً فرويد لإيجاد تفسير لتأثير الحالة النفسي للفرد على سلوكياته ومنها السلوك الإجرامي باعتباره سلوك بشري (https://ar.wikipedia.org/wiki) (19). فقسم فرويد النفس البشرية إلى ثلاث فئات (النفس والعقل والضمير): الفئة الأولى واسمها (النفس) "ذات الشهوة" تشمل كافة الغرائز الموروثة التي توجد في الإنسان منذ الولادة. أما الفئة الثانية واسمها (العقل) "ذات الشعور" والذي اعتبرها فرويد بمثابة صمام يسمح أو يمنع هذه الغرائز من تحقيق ذاتها. في حين الفئة الثالثة واطلق عليها مسمى (الضمير) "الذات المثالية" هو الضابط ما بين شهوة النفس ورسانة العقل في كبح الشهوات (Sigmund, 2006). وذهب فرويد إلى أن النفس البشرية تحدد السلوك بأشكاله وأبعاده المختلفة سواء أخذ شكل الفعل الخارجي أو استبطن داخلياً. لذلك ينبغي دراسة هذا التقسيم من وجهة نظر فرويد بالدراسة على النحو التالي:

أولاً النفس "ذات الشهوة":

ويسمى أيضاً الأنا الدنيا أو الذات الدنيا، ومضمونها توجد في النفس البشرية ميول فطرية ونزعات غريزية حيوانية موروثة تقف وراء الشعور بالاهتمام بضرورة إشباع الرغبات والشهوات دون مراعاة القيود الاجتماعية التي تفرضها القيم والمبادئ السائدة في المجتمع (طالب، 1999). والمبدأ الذي يحكم الإنسان هو اللذة، باعتبار أن الإنسان لديه احتياجات بدنية كالغريزة الجنسية التي تتحول إلى طاقه نفسيه ضاغطة تتطلب إلى إشباع، فما يكون من الإنسان إلا أن يكتبها ويتحكم فيها أو يتزوج ويشبعها حتى يكون سلوكه مقبول اجتماعياً (https://ar.wikipedia.org/wiki).

ثانياً العقل "ذات الشعور":

يكن دور هذه الفئة في الجانب الشعوري للإنسان وهذا الجانب على صلة متصلة بشكل دائم مع الواقع، لأن العقل يمثل الجانب الواعي في النفس البشرية. والوظيفة الأساسية للعقل هي التوفيق بين الميول والغرائز وما تتطلبه الحياة الاجتماعية من احترام القيم والمبادئ السائدة في المجتمع (https://ar.wikipedia.org/wiki).

لذلك فإن العقل يسعى دوماً إلى ترويض النفس وكبح جماحها بمحاولة دفعها إلى التعبير عن ميولها الفطرية وغرائزها بطريقة تتسجم مع القيم الأخلاقية والتقاليد الاجتماعية. فإن عجز العقل عن حمل النفس على التكيف مع القيم والتقاليد عمدت النفس إلى تصعيد النشاط الغريزي (الشاذلي، 2006).

فقد توصل فرويد إلى أن الكبت النفسي صراع بين رغبتين متضادتين، وأن هناك نوعين من الصراع؛ واحد في دائرة الشعور تحكم النفس فيه لإحدى الرغبتين وتترك الثانية وهو الطريق الطبيعي للرغبات المتضادة دون اضرار النفس. بينما النوع الآخر هو المرضى حيث تلجأ النفس بمجرد حدوث الصراع إلى صد وكبت إحدى الرغبتين عن الشعور دون التفكير وإصدار حكم فيها، لتستقر في اللاشعور بكامل قوتها منتظرة مخرج لانطلاق طاقتها المكبوتة، ويكون عن طريق الأعراض المرضية التي تنتاب العصابين (عبد المنعم، 2005).

ثالثاً (الضمير) "الذات المثالية":

يمثل الضمير الجانب المثالي للنفس البشرية فهو ذلك القسم في الإنسان الذي يحتوي على المبادئ السامية والقيم الأخلاقية المستمدة من الأديان ووظيفتها مد العقل بالقوة اللازمة لردع الميول والغرائز التي تصعد من النفس وذلك عن طريق تأنيب العقل وإشعاره بالذنب كلما سمح بتغليب الشهوات والغرائز (طالب، 1999) (20).

بناءً على التقسيم السابق للنفس البشرية فقد فسّر فرويد ظاهرة السلوك الإجرامي بأحد أمرين: الأمر الأول يتمثل إخفاق العقل عن تهذيب النفس وعجزه عن تحقيق التوافق بين الميول والغرائز وبين القيم والمبادئ السائدة في المجتمع. في حين الأمر الثاني يتمثل في انعدام الضمير وعجزه عن القيام بوظيفته في السمو بالميول والغرائز. وفي الحالتين تنطلق الميول والنزعات الغريزية من اللاشعور إلى الشعور دون أي احترام أو تقييد بالقواعد والضوابط الاجتماعية والأخلاقية واجبة الإتياع (نجم، 2002).

والجدير بالذكر، أن فرويد يرى أنه ثمة متراكمات اللاشعور قد تتحول إلى شكل عقد نفسية، قد تدفع الشخص إلى التعبير عنها في صورة رمزية، وربما قد يصل الأمر في الحالات الحادة إلى التعبير عنها على شكل الجريمة. وقد ذكر من بين ما ذكر عقدة الذنب، وعقدة النقص، وعقدة أوديب، وعقدة الكترا (أبو عامر، 1985. عوض، 1978).

أولاً عقدة الذنب:

تبدأ هذه العقدة عندما يقدم الفرد على سلوك غير اجتماعي "جريمة" بسبب ضعف في النفس، فينتاب هذا الفرد بعدها شعور باللوم نتيجة عدم ممارسة الضمير وظيفته في مراقبة العقل وردعه. ويشعر الفرد بالذنب حين يستيقظ الضمير ويستعيد وظيفته في تأنيب العقل وإشعاره بالذنب، وقد يسيطر هذا الشعور على الفرد لدرجة الشعور بأنه جدير بالعقاب، فيندفع تحت تأثير هذا الشعور بالذنب لارتكاب الجريمة مفضلاً ألم العقوبة حتى يتحرر من الألم النفسي (F. Alexander, 1935). ولهذا فإن المصابين بتلك العقدة عادةً ما يعمدون إلى ترك دلائل مادية تكشف عن شخصياتهم تمكن السلطات من القبض عليهم وإنزال العقاب بحقهم (عبد المنعم، 2005، طالب، 1999) (21).

ثانياً عقدة النقص:

هذه العقدة هي أحد الصور الرمزية للتعبير عن المشاعر والميول النفسية المكبوتة، تنشأ عن صراع كامن في اللاشعور مرده إحساس الإنسان بنقص في أعضائه الجسمية أو مظهره الشخصي أو إحساسه بتدني مكانته الاجتماعية وإخفاقه في بلوغ ما كان يبغى إليه من آمال في الحياة. فإذا ما حدث وأفلحت النفس "الذات الشعورية" في كبت هذا المشاعر في منطقة اللاشعور، فربما يسعى الفرد نحو تعويض هذا الشعور بالنقص بالتعبير عنه في صورة رمزية في العالم الخارجي في شكل، سرقة أو فرض سيطرة أو استعمال قوة، الذي عادةً ما يستهدف الشخص بها الظهور والشهرة (عبد المنعم، 2005، أبو عامر، 1985).

ثالثاً عقدة اوديب (22):

تنشأ هذه العقدة من منظور فرويد من تعلق الابن الذكر لا شعورياً بأمه تعلقاً جنسياً مصحوباً بالغيرة والكراهية لوالده الذي يرى فيه شخص ينافسها في حب أمه (https://ar.wikipedia.org/wiki/أبيه). ولما كان الابن يرى من جانب آخر حنواً وعطفاً من أبيه، فإنه يتوالد بداخله صراع بين نوعين متناقضين من المشاعر تجاه الأب. فحين لا يقوم العقل بأداء وظيفته في تطويع هذا الشعور والإحساس لدى الابن بما يتفق مع القيم الدينية والقواعد الأخلاقية والتقاليد الاجتماعية، لأفضى ذلك إلى أن يبدأ الابن بالتمرد على أبيه والخروج على ما قد يفرضه من نظام داخل الأسرة. وفي الحالات المرضية الشديدة قد يعبر الابن عن كرهه لأبيه في صورة سرقة ماله أو إتلاف متعلقاته أو تزوير توقيعه، وربما يأخذ الأمر مساراً شاذاً فيقتل الابن أباه أو قد يغتصب أمه (23) (الشاذلي، 2006).

رابعاً عقدة الكترا:

أن عقدة الكترا تماثل عقدة أوديب فالاختلاف يكون بجنس الطفل، إذ تنشأ من تعلق البنت بأبيها تعلقاً جنسياً وما ينجم عن هذا من غيرة وكراهية للأب بسبب تنافسها في حب الأب. وتقع البنت هي الأخرى في صراع بين حب أمها التي تعطف عليها وبين كرهها لها كونها أقرب إلى الأب منها. وإذا نجحت الذات الشعورية في كبت هذا الشعور بالكراهية تحت تأثير الضغوط الاجتماعية التي لا تسمح بالتعبير عن السبب الحقيقي لهذا الكره، فإن البنت قد تعبر عنه رمزياً في صورة التمرد على أمها، وفي الحالات المرضية يكون بالاعتداء عليها بالضرب أو السرقة، وفي الحالات الشاذة قد يصل الأمر إلى حد القتل (عبد المنعم، 2005).

لذلك فقد توصل فرويد إلى أن الطفل يشعر - من كلا الجنسين - بشعور مزدوج يصطدم بين نوعين متناقضين من المشاعر الحب والكراهية نحو الأب أو الأم. فإذا لم يقوم العقل بوظيفته في ضبط هذه المشاعر ووضعها في إطار يتفق مع القيم الأخلاقية والتقاليد الاجتماعية فإن الطفل حتماً سيرتكب الجريمة (https://ar.wikipedia.org/wiki/أبيه).

الفرع الثاني

تقييم نظرية فرويد

لا يمكن لأحد أن ينكر فضل فرويد صاحب نظرية التحليل النفسي في إبراز أهمية الجانب النفسي "اللاشعوري أو غير الواعي" في بناء الشخصية الإجرامية، فهذا الجانب تختزن فيه الدوافع الإجرامية، الأمر الذي كان له أثره في الكشف عن أسباب وبواعث الكثير من الجرائم، كما كان له أثره في علاج بعض أنواع المجرمين المصابين بخلل نفسي (G. Vold, 1955). ومع هذا تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة منها:

أولاً: حاولت النظرية إثبات أن كل صور سلوك الفرد وردود أفعاله يعود إلى العامل النفسي فقط. فوفقاً لمضمون هذه النظرية فإن السلوك الإجرامي يعود إلى اضطراب نفسي ناشئ عن الخلل في بعض العمليات الأولية المبكرة (الخلل في عملية الفطام مثلاً أو عدم الإشباع أثناء الرضاعة) التي يتم اختزلها منذ الطفولة الأولى تبقى كامنة في منطقة اللاشعور أو العقل الباطن، وهو أمر صعب على الباحث تقصي تطوره ونموه خلال هذا الزمن الطويل، الأمر الذي يتعذر معه إثبات الصلة بين السلوك الإجرامي وبين الخلل الذي يعتقد وجوده في منطقة اللاشعور (الشاذلي، 2006).

ثانياً: يأخذ على هذه النظرية أنها لم تثبت وجود صلة حتمية بين الخلل النفسي الناشئ عن انعدام أو ضعف الضمير وبين السلوك الإجرامي. فكثيراً ما يعاني الشخص من مرض نفسي ومع ذلك لا يرتكب جريمة. وبالعكس فإن البعض يرتكب جريمة دونما أن يوجد لديه خلل نفسي (نجم، 2002).

ثالثاً: كما ينتقد الباحث بعض نتائج التي توصلت إليها هذه النظرية تتناقض مع مقدماتها. فإذا كانت تلك النظرية ترجع الجريمة لأسباب تتعلق بغياب أو ضعف الضمير "القيم العليا" وسيطرة النفس "الذات الشعورية". وهذه النتيجة لا يمكن التسليم بها حيث أثبتت الدراسات والأبحاث أن هذه الصفات لا تصدق على كافة المجرمين (<https://ar.wikipedia.org/wiki>).

رابعاً: من المآخذ أيضاً على هذه النظرية إغفالها دور العوامل الاجتماعية والظروف البيئية في الدفع نحو الإجرام. فمهما بلغت قوة الخلل النفسي فإنه من المتعذر التسليم باعتباره وحده المكون للسلوك الإجرامي (الشاذلي، 2006).

خامساً: يمكننا القول إن هذه النظرية تختلف مع المنطق السليم من حيث اعتبار الجريمة أمر حتمي في حياة الإنسان طالما أن الإنسان محكوم بزعات ودوافع غريزية لا يستطيع التخلص منها. وهو ما يسد الطريق أمام محاولة علاج من يعانون من الاختلالات النفسية (<https://ar.wikipedia.org/wiki>).

الخاتمة:

خلصت دراستنا إلى أن الظاهرة الإجرامية ظاهرة تاريخية وواقعية وحقيقية إنسانية دائمة، لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات في كل زمان ومكان ولا يمكن القضاء عليها مطلقاً، إلا أنه يمكن الحد منها إلى مستويات مقبولة. ونظراً لأنه لا يمكن رد وتفسير الظاهرة الجرمية إلى عامل أحادي بعينه، فالجريمة ما هي إلا حصيلة عوامل متعددة ومختلفة من شخص إلى آخر. وقد انتهت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج:

1. رغم تعدد محاولات العلماء في تفسير الظاهرة الجرمية وتحديد أسبابها وصياغة العديد من النظريات إلا أن الدراسة العلمية لشخص المجرم -بالمفهوم الحديث- لم تبدأ إلا مع نشأة علم البيولوجيا الجنائية، وكان العالم لمبروزو هو أول من حاول الدراسة العلمية لشخص المجرم، وقد كانت أبحاثه في هذا المجال بداية لظهور علم طبائع المجرم، والنواة الأولى في علم الإجرام الحديث.

2. قدمت المدارس البيولوجية العديد من النظريات الخاصة بتفسير الظاهرة الإجرامية التي سميت بأسماء أصحابها، وتختلف وتتعدد -النظريات- بتعدد الاتجاهات الفكرية لروادها، فقامها التحليل العضوي للمجرم، بغية الوصول لتفسير سبب إقدام طائفة معينة من أفراد المجتمع على ارتكاب الجرائم دون الباقي.

3. قوام الدراسات البيولوجية (العضوية) الفحص الطبي الشامل لأعضاء جسم المجرم للتوصل إلى أي خلل عضوي يفسر سلوكه الإجرامي، إضافة إلى تأثير إفرازات الغدد الصم في التكوين النفسي للفرد وما قد يكون لها من أثر في سلوكه الإجرامي. كما وتتناول هذه الدراسة التحليل النفسي للمجرم والفحص العقلي الدقيق للتوصل إلى الخلل النفسي والعقلي الذي يقود الشخص إلى طريق الإجرام.

ثانياً التوصيات:

1. حتى يتم تجنب الانتقادات السابقة لتفسير الظاهرة الإجرامية، كان لا بد الانطلاق من مبدأ مغاير قائم على اعتبار أن السلوك الإجرامي ظاهرة فردية في حياة الفرد وظاهرة اجتماعية في حياة المجتمع، فيجب أن يكون التفسير منسجماً مع هذين المنظورين، وإلا كان التفسير قاصراً ومشوباً بالعوار. فالظاهرة الإجرامية تستعصي بحسب طبيعتها على التفسير الأحادي الذي يردها إلى عامل بعينه. فما يصلح لتفسير جرائم القتل مثلاً لا يصلح لتفسير جرائم السرقة أو الاغتصاب وهكذا.

2. بات من المؤكد عند تفسير الظاهرة الإجرامية استبعاد التفسير الأحادي للجريمة، وإتباع التفسير المتعدد للظاهرة الإجرامية، وتحليل العوامل الفردية الداخلية والاجتماعية الخارجية. كما أنه من المؤكد عدم جواز الاعتراف بوجود حتمية وقوع الجريمة عند توافر عامل أو مجموعة عوامل معينة، إذ أنه كل ما هنالك أن بعض العوامل قد تكون لازمة لإحداث تفاعل مع الجريمة. وهذا الاعتراف ينبع من أن بعض عوامل الجريمة قد لا تكون ذات صبغة إجرامية في ذاتها، بل قد تكون مشروعة في ذاتها. فالجنس والظروف الجغرافية رغم أنها تدرس ضمن عوامل الجريمة إلا أنها بذاتها ليست مكونة للإجرام بل هي عوامل محايدة.

ملاحظات

1. من الناحية النفسية لاحظ لمبروزو ضعف إحساس المجرمين بالألم وتميزهم بالفضاظة وغلظة القلب وقلة أو انعدام شعورهم بالخجل.
2. القول بوجود المجرم بالفطرة لا يستقيم مع مفهوم الجريمة باعتبارها فكرة نسبية تتغير من مجتمع لآخر وفي المجتمع الواحد من عصر إلى عصر في المكان من مكان إلى آخر وفي المكان الواحد من آن إلى آخر فالقول بوجود مجرم بالفطرة يتطلب وجود جريمة بالفطرة وهو ما لا يمكن عقلاً الادعاء به، إذ أن الجريمة خلق قانوني تتغير بتغير الظروف التي الجأت المشرع إلى تجريم فعل ما. فمثلاً لم يكن بعهد قريب جداً جرائم إلكترونية، ونظراً للتطور في شبكة الاتصالات ومعلومات الأمر الذي حدى بالمشرع التدخل بنصوص تجريم بعض الأفعال في قانون الجرائم الإلكترونية الأردني.
3. من أنصار هذه المدرسة (جزاز Gaza) وقطبها الشهير (لينز lenz) ووفقاً لهذه المدرسة ينبغي التعلق بالوراثة لبيان دورها في نقل بعض الخصائص التي من شأنها أن تدفع الأفراد لخرق قواعد العقوبات.
4. الاستعداد الجرمي والتكوين الإجرامي من وجهة نظر دي توليو يعد مرادفاً للشخصية الإجرامية.
5. يفهم من وجهة نظر دي توليو أن الاستعداد الإجرامي يكون بوجود ميول إجرامية ليس لها في ذاتها طبيعة جنائية. غير أن تلك الميول يكون من شأنها أن تدفع الفرد إلى السلوك الإجرامي إذا ما اقترنت مع عامل بيئي خارجي قام الأخير بأيقظها والتفاعل معها.
6. يعدّ لومبروزو أول من استخدم جهاز كشف الكذب في تحليل شخصية المجرم ذلك في عام 1895 م، وكان يقوم بتسجيل التغيرات التي تطرأ على أجهزة الجسم إذا ما عمد الإنسان إلى الكذب مثل التغيير في سرعة نبضات القلب واختلاف سرعة التنفس وضغط الدم ... إلخ ويربطها بالسلوك المجرم.
7. المجرم الشائع: يتميز هذا النمط الإجرامي بخصائص مورفولوجية (أي علم الشكل والبيئة) ونفسية خاصة، كالتكوين العاطفي المعيب، والأنانية المفرطة، والقابلية للاستثارة بسهولة، وسرعة الانسياق وراء الأفكار التسلطية، والميل للكذب. وعادةً ما تتوافر هذه السمات لدى المجرمين المحترفين ومرتكبي الجرائم الخطيرة، وعلى الأخص كلما كانت السببية الإجرامية ترجع إلى عوامل نفسية وداخلية متصلة بوظائف أجهزة الجسم المختلفة.
8. المجرم ذو التكوين الناقص: وهو الشخص الذي يرتكب الجريمة نتيجة خلل موروث أو مكتسب نتاج مرض في الطفولة في النمو العقلي يؤثر على قدراته الذكائية والشعورية.
9. المجرم ذو الاتجاه النفسي العصبي (السيكوباتي): هو الشخص الذي ينساق لارتكاب الجريمة بسبب وجود اختلالات في الشخصية تؤثر على حالته المزاجية. أي وهو من تدفعه اضطرابات نفسية وعصبية نحو الجريمة، فيرتكب جريمة السرقة مثلاً لمجرد إشباع غريزته وليس بدافع الحاجة للمال المسروق.
10. المجرم ذو الاتجاه المختلط: وهو المجرم الذي يجمع في شخصيته بعض أو كل خصائص واضطرابات الأنواع السابقة.
11. يكون الشخص مجنون في حال انعدام القدرة على الإدراك والتمييز.
12. المجرم بالصدفة المحض: هو الذي يرتكب أفعالاً قليلة الأهمية تحت وطأة ظروف استثنائية بحتة.
13. المجرم بالصدفة العاطفي: الذي يرجع إجرامه إلى خلل نفسي ناشئ عن ثورة انفعال عاطفية.
14. المجرم بالصدفة الشائع: والذي يرجع إجرامه لفساد في العادات الاجتماعية أو سوء الصحبة... إلخ، وهو النمط الغالب من المجرمين العرضيين أو بالصدفة.
15. لقيت نظرية دي توليو قبولاً وترحيباً في إيطاليا وألمانيا وفرنسا وفي أمريكا الجنوبية، حيث أيدها كثيرون من الباحثين في مجال علم الإجرام، ويعود نجاح هذه النظرية في جلب المؤيدين إلى قوة منطقتها، وتقديدها للغلو الذي أخذ على غيرها من النظريات التي فسرت الجريمة.
16. قام دي توليو وأنصاره بالدفاع عن نظريته والرد على هذا النقد بأن بعض الجرائم قد لا يقف ورائها أي استعداد إجرامي وإنما يكون مرجعها فقط إلى توافر عوامل خارجية اجتماعية، بأنه يتعين تحليل هذه الجرائم في ضوء تقسيم دي توليو للاستعداد الإجرامي إلى استعداد أصلي واستعداد عارض. وفي ضوء ذلك يكون التفسير الصحيح للجرائم التي يخيل للبعض أنها لا تقع إلا بتأثير العوامل الاجتماعية وحدها، أنها ثمرة النقاء هذه العوامل باستعداد إجرامي عارض وليس استعداداً إجرامياً أصلياً. فدور العامل الاجتماعي يتوقف عند حد إثارة أو استنفار الاستعداد الإجرامي عارض. فتلبس الزوجة بالزنا يثير نائفة الزوج وتحرك بداخله مشاعر الغيرة ويقع أسيراً للاضطراب النفسي، والحال هكذا استعداد عارض للإجرام، فيتوافر بذلك عاملان يولدان جريمة الزوج: الأول خارجي يتمثل في رؤية زوجته متلبسة بالزنا، والثاني داخلي وهو الاستعداد الإجرامي العارض.

- وللتدليل على صدق ذلك أن ليس كل زوج يفاجئ زوجته متلبسة بالزنا يقتلها حتماً، بل قد يكتفي البعض بطلاق الزوجية سترأ للفضيحة وحماية لسمعته وسمعة أبنائه، بينما قد يلجأ البعض للقضاء أملاً في الانتقام القانوني من زوجته.
17. الواقع أن القول بوجود استعداد إجرامي لدى فرد ما يقتضي منطقاً التسليم بوجود ما يسمى بالجرائم الطبيعية وحصر فكرة الاستعداد الإجرامي في نطاق هذه الجرائم دون غيرها وبغير تحديد لا يقبل من ناحية المنطقية القول بوجود استعداد إجرامي داخلي بالنسبة لأفعال يتغير تجريمها حسب تغير الزمان والمكان، إذ يترتب على هذا القول وصف الاستعداد السابق بأنه إجرامي في حين أن الفعل موضوع الاستعداد ليس إجرامياً في كل الأوقات وفي سائر البلاد، وعلى هذا النحو تقصر نظرية الاستعداد الإجرامي عن تفسير ما عدا الجرائم الطبيعية من صور السلوك الإنساني التي يضيف عليها المشرع وصف الجريمة.
18. يرد دي توليو وأنصاره على هذا النقد بأن البحث في علم الإجرام لا يعتد إلا بالمفهوم القانوني للجريمة، مما ينبغي معه فهم الاستعداد الإجرامي على أنه ميل إلى خرق القوانين وانتهاك النظم الاجتماعية السائدة. ولعل هذا هو ما يفسر إقدام البعض على ارتكاب الجرائم المصطنعة دون البعض الآخر. هذا فضلاً عن كون التفرقة بين الجرائم الطبيعية والمصطنعة أمر محل نقد، إذ أن كون الجريمة مصطنعة لا ينفي عنها أنها سلوك مناهض لقيم المجتمع التي يحرص الشارع الجنائي على حمايتها.
19. لاقت هذه النظرية رواجاً كبيراً خاصة في سويسرا، حيث أعجب بها أوجين بلولر المشرف على معهد الأمراض العقلية بالمستشفى العام بزيورخ ويونج المساعد لأوجين.
20. تتضمن مجمل السلوكيات التي تقننت شخصياً بسبب التربية المنزلية أو اكتسبت شرعية اجتماعية وأصبحت أنماط سلوك اجتماعية كالعرف والعادة وأشكال الحضارة، المادية منها والروحية.
21. لقد كشف علماء آخرون تأثروا بفرويد - من أمثال فرانز ألكسندر Franz Alexander ووليام هيلي William Healy - عن دور الرغبة في التخفيف من حدة الشعور بالذنب في الدفع إلى سلوك سبيل الجريمة، وخاصة جريمة السرقة.
22. عقدة أوديب مصطلح اتخذه فرويد من اسم ملك طيبة وبطل الأسطورة الإغريقية الذي قتل أباه وتزوج أمه على غير علم منه. ولدى فرويد اعتقاد بأن زنا المحارم حاجة أساسية لدى كل الناس.
23. في الحالات المرضية الشديدة قد يعبر الابن عن كره لأباه في صورة سرقة ماله أو إتلاف متعلقاته أو تزوير توقيعه، وربما يأخذ الأمر مساراً شاداً فيقتل الابن أباه أو قد يغتصب أمه.

المصادر والمراجع

- أبو عامر، محمد زكي، دراسة في علم الإجرام والعقاب، 1985، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- أنور، ياسر؛ عثمان، أمال، علم الإجرام وعلم العقاب، بدون طبعة 1980، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- ثروت، جلال، دراسة في علم الإجرام والعقاب، 1983، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- حمو، أحمد علي إبراهيم، علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، سنة 1998، بدون ناشر، جامعة النيلين، السودان.
- سلامة، مأمون، علم الإجرام والعقاب، 1979، دار الفكر العربي، مصر.
- الشاذلي، فتوح عبدالله، أساسيات علم الإجرام والعقاب، ط1، 2006، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- الصيفي، عبد الفتاح مصطفى، علم الإجرام، الطبعة الأولى، 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- طالب، حسن، علم الإجرام، ط1، سنة 1997، دار الفنون للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- عبد الستار، فوزية، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، ط 5، 1985، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- عبد المنعم، سليمان، علم الإجرام والجزاء، الطبعة الأولى، سنة 2005، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
- عبيد، رؤوف، أصول علمي الإجرام والعقاب، 1987، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- عوض، عوض محمد، علم الإجرام، طبعة 1978، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- القهوجي، علي عبدالقادر، علم الإجرام وعلم العقاب، 1995، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- نجم، محمد صبحي، أصول علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، سنة 2002، دار الثقافة، عمان، الأردن.
- <http://www.cancerresearchuk.org/aboutcancer/statistics/cancerstatsreport/> Accessed 13 March 2003
- https://ar.wikipedia.org/wiki/تشيذاري_لوميروزو , 9/July/2017.
- <http://www.f-law.net/law/threads> . 12/July/2017، النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الإجرامية، تاريخ الدخول.

- <http://www.startimes.com>، 8/July/2017. التفسير التكاملية لدى دي توليو، تاريخ الدخول
- <https://ar.wikipedia.org/wiki>، 10/July/2017. سيغوند فرويد
- <https://crimedz.blogspot.com>، 8/July/2017. نظرية دي توليو في التكوين الإجرامي،
- <https://ar.wikipedia.org/wiki>، 10/July/2017.. تاريخ الدخول، سيغوند فرويد،
- <http://www.syr-res.com/article/3902.html> . الإنسان المجرم. 11/July/2017.
- A. aussi, Principes de criminologie clinique, PUF. Paris, 1967.
- B. Di Tullio, Manuel d'anthropologie criminelle, Edition française, mise à jour par V. Stanciu, Payot, Paris, 1951.
- F. Alexander and W. Healy, Roots of Crime, Alfred A. Knopf, Inc. New York, 1935.
- F. Sigmund Freud; Translated by J.A. Underwood; John Forrester. Interpreting Dreams. Penguin Books Limited 2006.
- J. Pinatel, La doctrine lombrosienne devant la criminologie scientifique contemporaine, RSC. 1960.
- J. Pinatel, La vie et l'œuvre de César Lombroso, Bull. de la Société internationale de criminologie, 1959.
- O. Mannoni, Octave, Freud: The Theory of the Unconscious, London: NLB 1971.

The Role of Biological Schools (Organic) in Interpreting the Criminal Phenomenon

*Mohannad Walid Ismail Al Haddad **

ABSTRACT

The biological schools (organic) attempt to develop an explanation of the criminal phenomenon by identifying the criminal formative existence of the criminal as the motive and motive for criminal behavior. In the interpretation of the criminal phenomenon, these schools rely on the presumption of an organic or mental malformation of the offender. From the biological point of view, a criminal is an abnormal person with special characteristics that qualifies him to commit a criminal act. He commits the crime without having the ability to choose. Relying on the unilateral interpretation of the criminal phenomenon, based on the study of the personality of the criminal from the organic point of view, raises a lot of debate and differences about these schools. Organic biomedical schools certainly have a great advantage in directing criminal studies towards the study of the criminal phenomenon in terms of focusing on the criminal person, both organically and psychologically, in order to discover the causes of crime. In addition, these schools divert attention from the study of abstract behavior to the study of the person of the criminal. Biological criminal studies have contributed to the interest in criminology by sociologists, psychologists and criminal law. Therefore, the researcher has to study the relevant organic biological schools in the interpretation of the criminal phenomenon into two subjects; the first deals with traditional (classical) theories, while the second addresses modern schools.

Keywords: Biological schools; criminal phenomenon; crime; criminal.

* Zarqa University, Jordan, Jordan. Received on 8/2/2018 and Accepted for Publication on 17/9/2018.